https://farid.ps/articles/water_as_weapon/ar.html

المياه كسلاح: من الحظر التاريخي إلى الممارسات الصهيونية

المياه، الضرورة الأساسية للحياة، تم استخدامها كسلاح عبر التاريخ - لتجويع المدنيين، إصابتهم بالمرض، تهجيرهم، وتدميرهم. القانون الدولي، الذي تطور عبر قرون من الحروب والتأمل، حظر صراحة تسميم مصادر المياه أو تدميرها أو منع الوصول إليها. ومع ذلك، في العصر الحديث، نجد دولة - **إسرائيل** - قد انتهكت هذه المعايير بشكل متكرر، تاريخيًا ومنهجيًا، في استعمارها واحتلالها للأراضي الفلسطينية. من الحرب البيولوجية في عام 1948 إلى تخريب البنية التحتية في الضفة الغربية وتكتيكات الحصار في غزة، يظل استخدام المياه كسلاح سمة ثابتة في السياسة الصهيونية.

تتتبع هذه المقالة تاريخ استخدام المياه كسلاح، وحظرها بموجب القانون الدولي، وتطور التكتيكات الإسرائيلية من التسميم المباشر إلى الهيمنة الهيكلية. كما تستكشف كيف أدت فشل مؤامرات الانتقام اليهودية المبكرة في أوروبا ما بعد الحرب إلى إعادة توجيه العنف - ليتوج في الهجوم الطويل والمستمر على الحياة الفلسطينية من خلال السيطرة على المياه وتدميرها.

استخدام المياه كسلاح: نظرة تاريخية

لطالما تم إدانة تسميم مصادر المياه عمدًا كعمل حرب شنيع. الأمثلة القديمة والوسيطة وفيرة، من الجيوش المحاصرة التي تلوث الآبار بالجثث إلى استخدام السموم الطبيعية. مع تطور قوانين الحرب، أصبحت هذه الأفعال غير مقبولة قانونيًا وأخلاقيًا.

- **اتفاقية لاهاي الرابعة (1907)** تحظر استخدام السم أو الأسلحة المسمومة (المادة 23(أ)).
- **بروتوكول جنيف (1925)** يحظر الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، بما في ذلك في المياه.
- **اتفاقية الأسلحة البيولوجية (1972)** و**اتفاقية الأسلحة الكيميائية (1993)** تؤكدان هذه الحظر.
- **نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية (1998)** يعرف استخدام المياه المسمومة كجريمة حرب بموجب المادة 8(2)(ب)(سفي).

بحلول القرن العشرين، أصبحت هذه الأفعال **قانونًا دوليًا عرفيًا**، ملزمًا لجميع الدول والجهات الفاعلة. ومع ذلك، تم انتهاك هذه المعايير بسرعة خلال تأسيس الدولة الصهيونية في فلسطين.

عملية "ألقي خبزك" وتسميم المياه الصهيوني (1948)

في عام 1948، خلال النكبة (التهجير القسري لأكثر من 750,000 فلسطيني)، نفذت الميليشيات الإسرائيلية والوحدات العلمية عمليات حرب بيولوجية متعمدة ضد المدنيين الفلسطينيين. من أوضح الأمثلة على ذلك تسميم إمدادات المياه **ببكتيريا التيفوئيد**:

- **عكا (مايو 1948)**: قامت القوات الصهيونية بتلويث إمدادات المياه البلدية بالتيفوئيد، مما تسبب في مرض جماعي. تدخل الصليب الأحمر. كانت هذه أول استخدام معروف للأسلحة البكتيرية من قبل القوات الصهيونية وتم تنسيقها بواسطة **الوحدة 131** في الهاغاناه.
- **غزة (يونيو 1948)**: تم إحباط خطة مماثلة من قبل السلطات المصرية. تم القبض على عملاء صهاينة يحملون عوامل بيولوجية قبل نشرها.
- **قرى مثل بدو، بيت سوريك، وعين كريم** شهدت تلوث آبارها أو خزاناتها أو تدميرها، مما تسبب في المرض والتهجير.
- **عين الزيتون وقرى متعددة في الجليل** تم تخريب آبارها بشكل دائم، غالبًا بالتزامن مع المجازر أو الطرد الجماعي.

هذه العمليات انتهكت العديد من أحكام **لوائح لاهاي**، حتى تلك التي كانت سارية في ذلك الوقت، وتناسب ضمن عقيدة **خطة داليت** - استراتيجية أوسع لتفريغ السكان والردع.

من تسميم ألمانيا إلى تسميم فلسطين: تحول في الهدف، وميلاد الإفلات من العقاب

في عام 1945، خططت **مجموعة ناكام** - شبكة من الناجين من الهولوكوست ملتزمين بالانتقام - لتسميم **إمدادات المياه** في مدن ألمانية مثل نورمبرغ وميونيخ. تسللوا إلى أنظمة المياه البلدية وحصلوا على خرائط الوصول، بهدف قتل الملايين باستخدام الزرنيخ. لكن الخطة فشلت عندما ألقت السلطات البريطانية القبض على زعيمهم وتم إلقاء السم في البحر.

عاجزين عن الوصول إلى الألمان أو معاقبتهم - جغرافيًا بعيدين وسياسيًا محميين - لم يتبدد غضب المجموعة. تم **إعادة توجيهه**. كان الهدف الأكثر سهولة وغير محمي قريبًا: **الشعب الفلسطيني**. هؤلاء هم نفس الأشخاص الذين، خلال الهولوكوست والسنوات التي سبقته، **قدموا في كثير من الحالات ملجأ لليهود** عندما لم تقبل أي دولة غربية - بما في ذلك الولايات المتحدة والمملكة المتحدة - كما يتضح من **مؤتمر إيفيان** عام 1938.

بعد ثلاث سنوات فقط، ستسمم القوات الصهيونية آبار الفلسطينيين - ليس انتقامًا من الهولوكوست، بل كأداة للاستعمار والتهجير. لتبرير ذلك، شيدوا كذبة: أن **الفلسطينيين، وليس الألمان، كانوا مسؤولين عن الهولوكوست**.

النسخة الأكثر تكرارًا من هذه الكذبة تدعي أن **مفتي القدس الكبير، الحاج أمين الحسيني**، "حرض" أو شارك في تخطيط الهولوكوست مع هتلر. هذا الادعاء ينهار تحت تدقيق الجدول الزمني التاريخي ولكنه يظل **عنصرًا أساسيًا في الدعاية الإسرائيلية**. حتى اليوم، تستمر حسابات الهاسبارا والسياسيون الإسرائيليون في تكرار هذا التشويه، واصفين مؤيدي فلسطين بـ"الإسلامو-نازيين" أو "بالينازيين" - انعكاس سردي يهدف إلى محو ذنب الألمان وتبرير العنف الصهيوني ضد الفلسطينيين.

التكتيكات الحديثة: عنف المستوطنين والسيطرة الهيكلية

بينما توقفت الهجمات البيولوجية، استمر استخدام المياه كسلاح بأشكال أكثر خبثًا - خاصة في الضفة الغربية، حيث صمم نظام الاحتلال الإسرائيلي نظامًا معقدًا من **الحرمان الهيكلي**:

- **تخريب المستوطنين**: يقوم المستوطنون بشكل روتيني **بالاستحمام في خزانات المياه المجتمعية**، وتكسير أنابيب الري، وإطلاق النار على خزانات المياه على الأسطح، وحظر الوصول إلى الينابيع.

- في **يوليو 2025**، قام المستوطنون بتحويل المياه المخصصة لأكثر من 30 قرية فلسطينية لملء **بركة سباحة خاصة** في مستوطنة قريبة.
- **تخريب الخزانات** يشمل ملء الآبار بال**صخور أو الخرسانة أو القمامة**، مما يجعلها غير صالحة للاستخدام.

يتم تمكين هذا العنف من المستوطنين من خلال **سياسات الدولة**، خاصة تلك المتجذرة في **الأمر العسكري 158 (1967)**، والذي **يطالب الفلسطينيين بالحصول على تصاريح لأي تركيب مياه جديد**، بما في ذلك **جمع مياه الأمطار**. نادرًا ما يتم منح التصاريح.

نظام ميكوروت: الفصل العنصري المؤسسي

تتولى شركة المياه الوطنية الإسرائيلية، **ميكوروت**، إدارة نظام يتم فيه:

- **52%** من المياه المستخرجة تذهب إلى إسرائيل.
- **32%** إلى المستوطنات غير القانونية.
- **16% فقط** تبقى للفلسطينيين، الذين يعدون بالملايين.

في الوقت نفسه، يتلقى الفلسطينيون في الضفة الغربية ما بين **20-50 لترًا يوميًا**، أقل بكثير من **الحد الأدنى لمنظمة الصحة العالمية** وهو 100 لتر. تتمتع المستوطنات بالمزارع المروية وبرك السباحة. هذا ليس ندرة - إنه تفوق.

في **المنطقة ج**، تسبب الاستخراج المفرط من قبل إسرائيل ل**خزان الجبل** في جفاف الآبار الفلسطينية أو تحولها إلى مياه مالحة. في أماكن مثل **بردالة** و**العوجا**، تنهار الزراعة. الأرض نفسها تُقتل. هذا هو **الإبادة البيئية**.

تجريم السماء: مياه الأمطار كسلعة مهربة

حتى السماء ليست حرة. بموجب **الأمر العسكري 158**، يُعتبر جمع مياه الأمطار جريمة. الخزانات التي تُبنى بدون تصاريح:

- **يتم هدمها** من قبل القوات الإسرائيلية.
- **تُصادر** كـ"بنية تحتية غير قانونية".
- **تُعاقب** بانقطاع المياه (على سبيل المثال، خسرت قرية في عام 2017 إمدادات المياه بالكامل لمدة خمسة أيام).

هذه الممارسات تنتهك **اتفاقية جنيف الرابعة**، و**لوائح لاهاي (1907)**، و**حق الإنسان في المياه** بموجب **العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية**. يستهلك الإسرائيليون ما لا يقل عن **أربعة أضعاف** المياه التي يستهلكها الفلسطينيون.

غزة: الحصار كحرب بيئية وبيولوجية

في غزة، لم تصبح المياه مجرد سلعة - بل سلاح **حصار**. منذ عام 2007، منعت إسرائيل أو قصفت البنية التحتية الحيوية:

- **محطات تحلية المياه** دُمرت.
- **مرافق معالجة مياه الصرف الصحي** استُهدفت.
- **الوقود لمضخات المياه** مُنع.

حتى عام 2025:

- **أكثر من 97%** من مياه غزة غير صالحة للشرب.
- يعاني الأطفال من **أمراض مزمنة محمولة بالمياه**.
- منذ **2 مارس 2025**، دخلت غزة **المرحلة الخامسة من تصنيف الأمن الغذائي المتكامل**، مع ضعف الجهاز المناعي مما يجعل حتى الحالات البسيطة من **التهاب الأمعاء** قاتلة محتملة.

عندما تتداول صور **الأطفال الفلسطينيين الهزيلين** عبر الإنترنت، ترفض حسابات الهاسبارا الإسرائيلية ذلك كضحايا "أمراض وراثية". تم تقديم الادعاء نفسه ذات مرة من قبل النازيين بشأن ضحايا مثل **آن فرانك**، التي لم تمت في غرفة الغاز، بل من **التيفوس**، وهو **مرض محمول بالمياه** في بيرغن-بيلسن. الأصداء مخيفة.

الخاتمة: تسميم المياه، تسميم الذاكرة

كانت المياه دائمًا سلاحًا. ولكن في المشروع الصهيوني، أصبحت عقيدة - وسيلة للإزالة، العقاب، والهيمنة. منذ عام 1948 وحتى الآن، تم تسميم الآبار، نهب الخزانات الجوفية، وتجريم العطش. في غزة، يموت الأطفال لنقص المياه النظيفة. في الضفة الغربية، تُجبر مجتمعات بأكملها على التخلي عن أراضيها.

ومع ذلك، حتى مع سرقة مياههم أو تدميرها، يُلقى باللوم على الفلسطينيين - ليس فقط لمقاومتهم، بل لجرائم الآخرين. شعب ساعد في إنقاذ اللاجئين اليهود من الهولوكوست أصبح **كبش فداء** له - ليس بسبب ما فعلوه، بل لأنهم كانوا قريبين.

استخدام المياه كسلاح هو **شن حرب على الحياة نفسها**. وتحويل اللوم عن الإبادة الجماعية إلى ضحايا الناجين منها هو **تسميم الحقيقة**. إذا أريد السلام، يجب أولاً تحقيق العدالة. وتبدأ العدالة ب**كشف السلاح**، تسمية الجريمة، وإعادة المياه - المادية والأخلاقية - إلى من سُرقت منهم.